أركان القراءة النشأة والحجية

الدكتور سيد محمد عبد الله

فهرس المحتويات

مقدمة..... ٢

تمهيد: مراحل نشأة القراءة..... ٤

علاقة القراءات بالقرآن:..... ٤

متى نزلت القراءات:..... ٩

مراحل نشأة القراءة: ١٢

المرحلة الأولى: مرحلة نزول القرآن وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للصحابة رضي الله عنهم. ١٢

المرحلة الثانية: كثرة القراء من الصحابة والتابعين وجمع القرآن. ١٤

المرحلة الثالثة: ظهور أئمة اشتهروا بالقراءة وعرفوا بها..... ١٧

المطلب الأول: ما المقصود بأركان القراءة ٢٠

أولا: مفهوم أركان القراءة، والمقصود بها:..... ٢١

١ موافقة اللغة العربية ولو من وجه..... ٢١

٢- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا..... ٢٢

حكم مخالفة رسم المصحف:..... ٢٥

٣- صحة السند..... ٣٤

المطلب الثاني: نشأة ركن صحة السند..... ٣٧

مراحل تطور السند:..... ٤٢

المطلب الثالث: نشأة ركن موافقة رسم المصحف..... ٤٤

المطلب الرابع: نشأة ركن موافقة اللغة العربية..... ٤٦

المطلب الخامس: حجية الأركان فيما بينها، وأول من قال بها..... ٤٧

أول من قال بهذه الأركان مجتمعة: ٤٩

خاتمة: ٥٠

قائمة المصادر والمراجع:..... ٥٠

مقدمة

الحمد الله رب العالمين القائل في محكم كتابه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: ٩] والصلاة والسلام على رسوله الأمين القائل: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد اهتم علماء القراءة بأركان القراءة الصحيحة فدرسوها كل على حدة، وقد ركزت دراستهم على وصف الأركان، وبيان المراد من كل منها، وكل ذلك جاء مبثوثا في طيات كتب القراءات وعلوم القرآن، لكنهم لم يفردوها بتأليف، يتحدث عن نشأة هذه الأركان، وعن تراتبيتها، من حيث القوة وأيها المقدم، ذلك ما سأحاول الإجابة عنه في الصفحات الآتية.

الدكتور سيد محمد عبد الله

الدوحة: ٢٧-١١-٢٠٢١م

تمهيد: مراحل نشأة القراءة.

قبل الحديث عن نشأة وتاريخ ضوابط القراءة أو أركانها يحسن بنا أن نتحدث، عن مراحل نشأة القراءة وتطورها لتعلقها بأركان القراءة ونشأتها، وسنجملها في ثلاث مراحل، تمثل كل منها بداية لنشأة ركن من هذه الأركان التي نتناول دراستها.

وهناك سؤال قد يطرحه البعض وله الحق في ذلك وهو، لماذا هذا العنوان: مراحل نشأة القراءات؟ فهل القراءات إلا طرق قراءة القرآن، وبالتالي لا يمكن الحديث عن نشأة منفصلة عنه؟ وللإجابة على هذا التساؤل، نفككه إلى هذه الأسئلة التالية لتسهل الإجابة وتضح الصورة، فنقول: ما علاقة القراءات بالقرآن؟ هل هما حقيقتان لشيئين متغايرين؟ أم أنها اسمان لشيء واحد؟ ومتى نزلت القراءات هل في مكة أم في المدينة؟ أم بهما معا تبعا لنزول القرآن؟

علاقة القراءات بالقرآن:

أما عن السؤال الأول وهو: ما علاقة القراءات بالقرآن؟ هل هما حقيقتان لشيئين متغايرين؟ أم أنهما اسمان لشيء واحد؟ أو بعابرة أخرى هل القراءات متواترة أم لا؟

فللعلماء رأيان في ذلك:

الرأي الأول: أن هناك فرقا بين القراءات والقرآن.

وممن قال بهذا الرأي، الطوفي(المتوفى : ٧١٦هـ)، حيث ذهب: " إلى أن القراءات متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأئمة السبعة فهو محل نظر فإن أسانيد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم موجودة في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تستكمل

شروط التواتر، قال وأبلغ من هذا أنها لم تتواتر بين الصحابة قال واعلم أن بعض من لا تحقيق عنده ينفر من القول بعدم تواتر القراءات ظنا منه أن ذلك يستلزم عدم تواتر القرآن وليس ذلك بلازم لأنه فرق بين ماهية القرآن والقراءات والإجماع على تواتر القرآن "(١) ، فانظر في ختام قوله حيث يقول بانه هناك فرق بين القرآن والقراءات.

وهو ما ذهب إليه الزركشي، (المتوفى: ٧٩٤هـ):، حيث قال في البرهان:"واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"(٢)، ويعني رحمه الله تعالى بهذا الكلام، اختلاف أوجه القراءة في الأداء مما هو من قبيل مقدار المد، من طول وتوسط وقصر، وأنواع الإمالة، أما اختلاف القراء في رفع الكلمة أو نصبها نحو لفظة تجارة في سورة البقرة{ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً } [البقرة:٢٨٢](٣) أو القراءة بالنون بدل الياء أو التاء، مثل: {وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ } [البقرة:١٤٤].بالتاء والياء،(٤) وزيداة حرف ونقصانه ، نحو: {وَسَارِعُوٓاْ } [سورة آل عمران:١٣٣]، بدون الواو، وسارعوا بالواو، (٥) هذا ونحوه من اخلتلاف القراء ، لا يقصده الزكرشي بكلامه لأن هذا من القرآن المتواتر. ويؤكد أن الزركشي يريد ما قلناه ما قاله وهو يرد على ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ)، حيث قال: "وأطلق الجمهور تواتر السبع، واستثنى ابن الحاجب وغيره ما ليس من قبيل الأداء، كالمد، واللين، والإمالة، وتخفيف الهمز يعني أنها

---

١ – شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م (٢/ ٢٤).

٢ – البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ،(١/ ٣١٨).

٣ – قرأ: "عاصم {تجارة} حاضرة بالنصب والباقون بالرفع" انظر: التيسير في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م (ص: ٨٥).

٤ – قرأ: ابن عامر وحمزة والكسائي {عما تعملون} بعده {ولئن أتيت} بالتاء والباقون بالياء. انظر: التيسير في القراءات السبع (ص: ٧٧).

٥ – قرأ: نافع وابن عامر / سارعوا / بغير واو قبل السين والباقون بالواو. انظر: التيسير في القراءات السبع (ص: ٩٠).

ليست بمتواترة، وهذا ضعيف. والحق: أن المد والإمالة لا شك في تواتر المشترك منها وهو المد من حيث هو مد، والإمالة من حيث هي إمالة، ولكن اختلفت القراء في تقدير المد في اختياراتهم، فمنهم من رآه طويلا، ومنهم من رآه قصيرا، ومنهم من بالغ في القصر، ومنهم من تزايد كحمزة وورش بمقدار ست ألفات، وقيل خمس، وقيل: أربع، وعن عاصم: ثلاث، وعن الكسائي: ألفين ونصف، وقالون: ألفين، والسوسي: ألف ونصف".(٦) وقال الداني في التيسير " أطولهم مدا في الضربين جميعا يعني المتصل والمنفصل ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، قال: وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم من التحقيق وبالله التوفيق." اهـ.(٧) " "فعلم بهذا أن أصل المد متواتر، والاختلاف والطرق إنما هو في كيفية التلفظ."(٨)

أما الرأي الثاني فيرى: أن القراءات المتواترة هي عينها القرآن.

وفي ذلك يقول ابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣هـ)، في معرض رده على على قول أبي عمرو بن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ)، أن: "السبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء: كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوه"(٩)، يقول ابن الجزري – في رده–: "وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه، فهو واهم في تفرقته بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي، بل هما في

---

٦ – البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م (٢/ ٢١٣).

٧ – التيسير في القراءات السبع ،(ص: ٣١).

٨ – البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م (٢/ ٢١٣).

٩ – عليه: تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي (٨٢٥ هـ – ٨٨٣ هـ)، فيقول: "القراءات السبع منها ما هو من قبيل الهيئة كالمد واللين وتخفيف الهمزة والإمالة ونحوها، وذلك لا يجب تواتره،" شرح مختصر أصول الفقه للجراعي (١/ ٥٢٢)

نقلهما واحد وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى، إذ اللفظ لا يقوم إلا به، أو لا يصح إلا بوجوده وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتابه الانتصار وغيره"(١٠).

وقد أوضح الإمام كمال الدين بن الزملكاني(المتوفى: ٧٢٧هـ) – رحمه الله – ذلك. أثناء رده على من قال بان سند القراءات السبع متواتر إلى الأئمة وأنه قبل ذلك ليس متواترا فقال: "انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائما، فالتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف، وحفظوا عن شيوخهم منها جاء السند من جهتهم، وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع هي آحاد، ولم تزل حجة الوداع منقولة عمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في عصر، فهذه كذلك، وهذا ينبغي التفطن له، وأن لا يغتر بقول القراء فيه، والله أعلم".(١١) ،

التوفيق بين الرأيين:

ويمكن أن نقول إنّ هناك فرقا حين نعني بالقراءات وجوه الأداء والاختلاف فيها خاصة في أبواب المد والإمالة..، ويدل على هذا ما نقله الذهبي عن بعض الأئمة قال:" قال ابن داود في كتاب "الشريعة": حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان، حدثنا ابن أبي بزة، سمعت سفيان بن عيينة يقول: لو صليت خلف من يقرأ بقراءة حمزة، لأعدت. وثبت مثل هذا عن ابن مهدي، وعن حماد بن زيد نحوه. وقال محمد بن عبد الله الحويطبي: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: قراءة حمزة بدعة.(١٢)– ويعلل الذهبي قائلا– قلت: مرادهم بذلك ما كان من قبيل الأداء، كالسكت، والإضجاع في

١٠– النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق:علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] ، (١/ ٣٠)

١١ – نقلا عن : البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢١٢)

١٢ – قال ابن حجر العسقلاني: وقد انعقد الإجماع بآخره على تلقي قراءة حمزة بالقبول ويكفي حمزة شهادة الثوري له فإنه قال ما قرا حمزة حرفا إلا بأثر" تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨)

نحو: شاء، وجاء، وتغيير الهمز، لا ما في قراءته من الحروف، هذا الذي يظهر لي، فإن الرجل حجة، ثقة فيما ينقل"(١٣) وقال في موضع آخر: "قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: قال أحمد بن سنان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لو كان لي عليه سلطان –على من يقرأ قراءة حمزة– لأوجعت ظهره وبطنه. قلت: جاء نحو هذا عن جماعة، وإنما ذلك عائد إلى ما فيها من قبيل الأداء –والله أعلم– وقد استقر اليوم الإجماع على تلقى قراءة حمزة بالقبول."(١٤) فلاحظ قوله:" وإنما ذلك عائد إلى ما فيها من قبيل الأداء."

أما حين يكون الحديث عن الحروف واختلافها فلا فرق بين القراءات المتواترة والقرآن، وعليه يكون الخلاف أشبه بالخلاف اللفظي، لأنه لا أحد يجوز له أن يقرأ القرآن بقراءة غير مروية بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فالقراءات المتواترة، هي عين القرآن، وإن حصل خلاف فهو لفظي، فلا أحد يقول بجواز القراءة بما ليس مسندا إسنادا صحيحا أو خالف المصحف، وهذه – مع موافقة اللغة العربية ولو من وجه – هي أركان القراءة، ولهذا عند الحديث عنها لا يحسن أن نقول نشأة القراءات، لأنه لا يمكن الفصل بينها وبين القرآن، من حيث النشأة، لأن الأحاديث التي ورد فيها اختلاف الصحابة في القراءات ورجوعهم للنبي صلى الله عليه وسلم وإقراره لكل منهم على ما كان أقرأه به(١٥)، تدل على أن القراءات كانت مصاحبة للقرآن منذ نزوله. ومن الأدلة على ذلك أيضا كون القرآن نزل على سبعة أحرف، وتلك الأحرف أوجه من وجوه القراءات، لذا يتضح جليا أن القراءات شأنها شأن القرآن، كلاهما وحي من عند الله تعالى، إذ القرآن نزل بقراءاته– «ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ فَقَرَأْتُهَا. فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، الحديث (١٦)–، اللهم إن كان الأمر تجوُّزا وكان القصد منه ظهور القراءات وشيوع هذا المصطلح.

أما القراءات غير المقبولة أو الشاذة، فليست قرآنا بالاتفاق.

---

١٣ – جاء سير أعلام النبلاء/(٧/ ٤٢٦)

١٤ – سير أعلام النبلاء :(٧/ ٥٩٧).

١٥ – سيأتي بعض هذه الأحاديث في الصفحة التالية

١٦ – موطأ مالك ت عبد الباقي (رقم:٥) وصحيح البخاري (رقم: ٢٤١٩).

ونختم هذه الفقرة بهذا النقل الذي يفصل بشكل جميل، العلاقة بين القرآن والقراءات: "وما الفرق بينها وبينه إلا أنها صور مختلفة له، يفترق بعضها عن بعض بما تشتمل عليه كل ختمة في مواضع منها من وجوه تخصها، وتجعل لها صورة تفترق بها عن غيرها. وننظر إلى القراءات التي تتوارد على الموضع القرآني وننظر إلى القرآن في ختمة فنقول: القراءات التي دخلت في الختمة أجزاء دخلت في القرآن، وهو كلٌ لها- فالفرق بينهما هو الفرق بين الكل وأجزائه. والقراءات التي لم تدخل في هذه الختمة أجزاء للقرآن في غير هذه الختمة"([١٧]).

متى نزلت القراءات:

وفي الجواب عن السؤال عن العلاقة بين القرآن والقراءات، إجابة ضمنية عن سؤال: متى نزلت القراءات هل في مكة أم في المدينة؟ أم بهما معا تبعا لنزول القرآن؟ وهذا تفصيله.

للعلماء في ذلك رأيان:

المذهب الأول: أن القراءات نزلت مصاحبة للقرآن، فكان أول نزولها بمكة وبالمدينة معا.

ومن أدلتهم:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة[١٨] أحرف" [١٩].

١٧- الموسوعة القرآنية المتخصصة ، تأليف: مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م (١/ ٣١٥).

١٨- هذه الحرف السبعة ليس المقصود بها القراءات السبع المعروفة قال، قال أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل." نقلا عن السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٧٤)

١٩- صحيح البخاري (رقم: ٤٩٩١)، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وصحيح مسلم (رقم:٢٧٢)، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه.

٢- قصة اختلاف عمر مع هشام بن حكيم، وفيها: " فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله، اقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت»، ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»."(٢٠)

٣- من المعقول: وهو أننا نجد اختلاف القراء حاصلا في السور المكية كما في السور المدنية، فلو كانت نزلت في المدينة لما كان للقراءات وجود في القرآن المكي.

المذهب الثاني: يذهب إلى أن القراءات نزلت بالمدينة.

ومما وجه به أصحاب هذا المذهب مذهبهم:

١- أن القراءات نزلت بهدف التيسير على الأمة؛ خاصة مع تعدد اللهجات العربية حينها، وأن هذه الحاجة لم توجد في مكة حيث كانت تسود لهجة عربية واحدة، وإنما تم الاحتياج إلى ذلك في المدينة لما دخلت قبائل العرب في الإسلام، ويشهد **لها** :قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم.حيث كانت في المدينة، لأن هشاما أسلم بعد الفتح،(٢١) قال ابن حجر: "وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما، ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاما من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك"(٢٢)

٢- كما أن سياق حديث الأحرف السبعة الذي ذكر فيه "أضاة بني غفار" وهذا نصه: "عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك

٢٠- صحيح البخاري (رقم:٤٩٩٢)، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. وصحيح مسلم (رقم:٢٧.)، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه.

٢١ - الطبقات الكبرى - متمم الصحابة - الطبقة الرابعة (ص: ٢٣٥)

٢٢- فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٦). يلاحظ ان هذه القصة يستشهد بها الفريقان الأول مستندا على أن السورة مكية، والثاني بناء على مكان حدوث الواقعة وهو المدينة.

أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا."(٢٣) يدل على نزول القراءات بالمدينة. -لأن "أضاة بني غفار"ماء بالقرب من المدينة (٢٤)- "فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة "([٢٥]).

وهناك مذهب ثالث: وهو الجمع بأن يقال نزلت القراءات فعلا مع القرآن بمكة ولكن الحاجة لها وجدت في المدينة، فتمت القراءة بها حينها.

ونصل الآن إلى الحديث عن:

٢٣- صحيح مسلم (رقم:٢٧٤)، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه.

٢٤- "الأضاة هاهنا: مستنقع ماء بالمدينة معروفة " مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م،(١/ ٣٧١). وقال ابن حجر: " وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بني غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء" فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٨).

٢٥- فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٨)

مراحل نشأة القراءة:

وسنجملها اختصارا في ثلاث مراحل، أساسية.

المرحلة الأولى: مرحلة نزول القرآن وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للصحابة رضي الله عنهم.

وقد بدأت بنزول الوحي ففي صحيح البخاري:"فجاءه الملك فقال: اقرأ، قال: «ما أنا بقارئ»، قال: " فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ } [العلق:٢]"(٢٦)، ثم أمِر صلى الله عليه وسلم بإقراء الناس قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} [المائدة: ٦٧] ، {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا} [الإسراء: ١٠٦]. فكان الرسول –صلى الله عليه وسلم– يقرئ صحابته بما أقرأه جبريل عليه السلام.

وكانوا يعرضون عليه القرآن عرضا، وكلهم يسند القراءة إليه صلى الله عليه وسلم، وكانوا لذلك إذا وجد أحدهم صاحبه يقرأ بغير ما قرأه به على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يقبل منه ذلك إلا بعد أن يذهبا إليه صلى الله عليه وسلم، وكان يقرّ كلاً منهما على ما قرأ به عليه. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل لعمر بن

٢٦– صحيح البخاري، (رقم:٣)، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، وصحيح مسلم،(رقم:١٦٠) – باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الخطاب مع حكيم بن حزام رضي الله عنهما ففي الموطأ: "حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَنِيهَا فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ»، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ فَقَرَأْتُهَا. فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ" (٢٧)

لقد تخرج من هذه المرحلة بعض من الصحابة رضي الله عنهم، ممن أخذ القرآن مباشرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخذه في زمانه ومن أشهرهم: الخلفاء الأربعة، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، وأبو موسى الأشعري وغيرهم رضي الله عنهم. «جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةٌ، أُبَيٌّ بْنُ كَعْبٍ، وَمُعَاذٌ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ» قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَنْ أَبُو زَيْدٍ؟ قَالَ: «أَحَدُ عُمُومَتِي»(٢٨)، وقال صلى الله عليه وسلم: «خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود – فبدأ به –، وسالم، مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب» (٢٩)،"وفي رواية : قال أنس: مات النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قال:

---

٢٧ – موطأ مالك ت عبد الباقي (رقم:٥) وصحيح البخاري (رقم: ٢٤١٩).

٢٨– صحيح البخاري (رقم: ٣٨١٠)، باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه.وصحيح مسلم (رقم: ٢٤٦٥)، باب من فضائل أبي بن كعب، وجماعة من الأنصار رضي الله تعالى عنهم.

٢٩– صحيح البخاري (رقم: ٣٨٠٨)، باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه.

ونحن ورثناه."([٣٠])"وَقَدْ كَانَ فِي أَصْحَابِهِ -صلى الله عليه وسلم- سِوَاهُمْ مِمَّنْ قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كَمَا جَمَعُوهُ، وَهُمْ: أَبُو زَيْدٍ ثَابِتُ بْنُ زَيْدٍ أَحَدُ بَنِي الْحَارِثِ مِنَ الْخَزْرَجِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ"([٣١])، وهؤلاء هم الذين دارت أسانيد قراءات الأئمة العشرة عليهم.

وقد كثر القراء بعد ذلك فهذا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يجمعهم فيجتمع لديه ثلاثمائة قارئ: "جمع أبو موسى القراء، فقال: «لا يدخلن عليكم إلا من جمع القرآن»، قال: فدخلنا زهاء ثلاثمائة رجل فوعظنا وقال: «أنتم قراء هذا البلد وأنتم([٣٢])، فلا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب أهل الكتاب»"([٣٣])، وهذا الأثر كما يعطينا صورة عن كثرة من جمع القرآن، فإنه يعطينا صورة أخرى وهي حرص الصحابة رضي الله عنهم على أن يبقى أهل القرآن على درجة عالية من التمسك بالقرآن علما وعملا. هكذا إذا كانت بداية نشاة ركن السند بارزة في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: كثرة القراء من الصحابة والتابعين وجمع القرآن.

فقد بدأت من عهد أبي بكر رضي الله عنه حين حاوره عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في شأن مقتل عدد من القراء، وأنه يخشى من قتل المزيد منهم مما قد يكون سببا في ذهاب بعض القرآن، والقصة في صحيح البخاري بلفظ: "حدثنا موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد، حدثنا ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، أن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: «أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير

٣٠- صحيح البخاري (رقم: ٥٠٠٤)، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

٣١- شرح مشكل الآثار،لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م (١٤/ ٢٢٠)

٣٢ - هكذا في الأصل "وأنتم" ص: ١٤٢ الأثر رقم: (٣٤٨٢٣)

٣٣- مصنف ابن أبي شيبة (رقم: ٣٤٨٢٣)

من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه، «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، قلت: «كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟»، قال: هو والله خير، " فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف(٣٤)، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه "(٣٥)،"حَتَّى جَمَعَ عُثْمَانُ الْقُرْآنَ مِنْهَا فِي الْمَصَاحِفِ» (٣٦)، ونجد في بعض الروايات أن عمر بن الخطاب كان أول من جمع القرآن أيضا ففي كتاب المصاحف: "حدثنا عبد الله قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد قال: حدثنا يزيد قال: أخبرنا مبارك، عن الحسن، أن عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله فقيل كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة فقال: «إنا لله وأمر بالقرآن فجمع، وكان أول من جمعه في المصحف»"(٣٧)، قال ابن

٣٤- (اللخاف) جمع لخفة وهي حجر أبيض عريض رقيق وقد فسر بالخزف قال في المصباح المنير الخزف الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال فإذا شوي فهو الفخار. وفي المعجم الوسيط هو الفخار نفسه.]،من[تعليق مصطفى البغا] على صحيح البخاري.

٣٥ – صحيح البخاري (رقم: ٧١٩١)، باب يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا.

٣٦-صحيح البخاري (رقم: ٤٩٨٤)، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب وقول الله تعالى: {قرآنا عربيا} [يوسف: ٢]، {بلسان عربي مبين} [الشعراء: ١٩٥]، والمعجم الكبير للطبراني (رقم: ٩٠١٤)

٣٧- المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م (ص: ٦٠)

كثير: "هذا الأثر منقطع بين الحسن وعمر، فإنَّه لم يُدركه"([٣٨])، ولعل المقصود بذلك أنه كان صاحب الرأي الأول بذلك كما قال ابن كثير نفسه: "ذكر أن عمر رضي الله عنه أول ما جمع القرآن، بمعنى أنه كان ذلك في زمن الصديق ولكن كان هو يشير بذلك أو المستشار ثم كان يستحث في ذلك والله اعلم"(٣٩) وعلق ابن حجر فقال: فإن كان محفوظًا؛ حُمِلَ على أن المراد بقوله: «فكان أوَّلَ من جَمَعه»، أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر، فنُسِبَ الجمع إليه لذلك"(٤٠).

وبعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن في مصحف واحد، وأرسل نسخا منه إلى الأقطار، وكان ذلك بإجماع منهم رضي الله عنهم، فعن علي رضي الله عنه قال: " اختلف الناس في القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه قال: فجعل الرجل يقول للرجل قراءتي خير من قراءتك " قال: فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه، فجمعنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: " إن الناس قد اختلفوا اليوم في القراءة، وأنتم بين ظهرانيهم، فقد رأيت أن أجمعهم على قراءة واحدة قال: فأجمع رأينا مع رأيه على ذلك " قال: وقال علي رضي الله عنه: " لو وليت مثل الذي ولي لصنعت مثل الذي صنع "([٤١]) فجمع عثمان القرآن الكريم إذا في مصحف واحد متبعا فيه طريقة الرسم التي مازات متبعة إلى اليوم في خط

٣٨- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ،(٢/ ٤٦٧)

٣٩- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء – المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، (٢/ ٥٦١)

٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب،(٩/ ١٣).

٤١- السنن الكبرى للبيهقي (رقم: ٢٣٧٥)، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة رضي الله عنهم كله قرآن، وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى سورة براءة من جملته.

المصاحف، وأمر بحرق ما سواه،([٤٢]) وحينها أخذ عدد القراءات يضبط، لأنه لا يقبل ما خالف المصحف (المصحف الإمام). وكانت هذه بداية نشأة ركن موافقة المصحف.

"قال العلماء: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع القرآن في عهد أبي بكر كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف، مرتب الآيات مقتصرا فيه على ما لم تنسخ تلاوته، مستوثقا له –بالتواتر والإجماع–. وكان الغرض من تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعا مرتبا خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفاظه، وأما الجمع في عهد عثمان، فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية ملاحظا فيه ترتيب سوره وآياته جميعا، وكتابته بطريقة تجمع وجوه القراءات المختلفة، وتجريده من كل ما ليس قرآنا، وكان الغرض منه إطفاء الفتنة التي اشتعلت –أو كادت على الأصح– بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن، وجمع شملهم، وتوحيد كلمتهم، والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل"([٤٣]).

المرحلة الثالثة: ظهور أئمة اشتهروا بالقراءة وعرفوا بها.

لما كثر القراء والناقلون عنهم وبعد عهد الناس عن التحدث باللغة العربية على السليقة ودخل الإسلام بلادا لم يكن دخلها واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، أراد بعض أئمة القراءة أن يضبط الأمر حتى لا يتوسع فيقرأ الناس على غير ما قرأ صلى الله عليه وسلم، وكان على رأس هؤلاء الإمام القارئ أبو بكر بن مجاهد، فقام بعمل كبير، كان له الأثر الجميل فيما بعد. قام بالنظر في القراءات الموجودة، فاختار منها سبعة،

٤٢– تاريخ المدينة لابن شبة، (٣/ ٩٩٢)

٤٣– قاله: شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان – (١٠/ ٣٦٣)

ليس لأنها هي الصحيحة وحدها بل لأن أصحابها عرفوا بمزيد من الضبط وملازمة القراءة وكان"سبب اختياره لهم أنهم كانوا المبرزين في زمانهم قراءة وإقراء، مع الضبط التام والعدالة البيّنة، مع طول أزمنتهم في القراءة والإقراء. وقد حرص ابن مجاهد في اختياره لهؤلاء السبعة على استيعاب الأمصار الخمسة التي أرسلت إليها المصاحف أيام عثمان، فاختار من البصرة: أبا عمرو، ومن الشام: ابن عامر، ومن المدينة: نافعا، ومن مكة: ابن كثير، ومن الكوفة: عاصما وحمزة والكسائي.

وقد كانت غاية ابن مجاهد من اختيار هؤلاء السبعة الحد من حركة اختيار القراءات، والتي شاعت في زمانه. وبذا يكون ابن مجاهد أول من سبع السبعة، ومن ثم تبعه الناس على ذلك، حتى استقرت هذه القراءات السبع في الأمصار الإسلامية كلها، وتلقاها الناس بالقبول، ونقلتها الأمة نقل تواتر. ومما هو مقرر عند العلماء كافة أن هذه القراءات السبع هي بعض الأحرف السبعة لا كلّها" (٤٤).

قال ابن الجزري:"(وتوفي) ابن مجاهد في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان إليه المنتهى في زمانه في القراءة، وبعد صيته في الأقطار ورحل إليه الناس من البلدان وازدحم الناس عليه وتنافسوا في الأخذ عنه حتى كان في حلقته ثلاثمائة متصدر وله أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس قبل أن يقرءوا عليه، وهو **أول من سبع السبعة** كما قدمنا، وكان ثقة دينا خيرا ضابطا حافظا ورعا"(٤٥). وبعد أن سبع ابن مجاهد السبعة، بدأ التأليف في الاحتجاج بالقراءات ولها، فكان اختياره لسبعة قراء بمثابة فتح "باب الاحتجاج بالقراءات– ولها–

٤٤– معجم علوم القرآن (ص: ٢١٩)

٤٥ – النشر في القراءات العشر (١/ ١٢٢)

في مجال اللغة والنحو، فتسابق تلاميذه ومعاصروه في التأليف في هذا الفن".(٤٦)، وبدأ العلماء في الاحتجاج للقراءات، لمعرفة مدى توافقها مع اللغة العربية.

فألفوا في ذلك كتبا مثل كتاب: الحجة في القراءات السبع. لابن خالوية (المتوفى: ٣٧٠هـ) وكتاب: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ). وكتاب: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ). وغيرهم. وبهذا تكون هذه بداية نشأة اشتراط موافقة اللغة العربية.

وبعد هذا الحديث عن نشأة القراءة أتناول في المطالب الآتية أركان القراءة ونشأة كل واحد منها على حدة بشيء من التفصيل، مبتدئا بمطلب أبين فيه مفهوم هذه الأركان.

٤٦الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٨)

لعل هذا الكلام من مقدمة الكتاب وليس من الكتاب

المطلب الأول: ما المقصود بأركان القراءة

اشترط القراء شروطا متى توفرت في قراءة فهي قراءة مقبولة، ومتى اختل ركن من تلك الأركان تعتبر شاذة وغير مقبولة، سواء عمّن نقلت أو أتت. يقول ابن الجزري " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ،بل هي من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها ، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أو العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة..."(٤٧)

وقد نظمها في طيبته فقال:

فكل ما وافق وجه نحوي *** وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسنادا هو القرآن *** فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختل ركن أثبت *** شذوذه لو أنه في السبعة (٤٨)

ويقول السيوطي: "والأصل المعتمد عليه صحة السند في السماع واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم"(٤٩)

إذا كانت هذه هي الأركان الثلاثة للقراءة المقبولة، فما المقصود بها؟ ومتى وضعت هذه الأركان؟ ومتى عرفت بهذا الاسم؟ وما درجة كل منها من حيث القوة؟ وهل هي في القوة والحجية على هذا الترتيب الذي ذكره ابن الجزري أم لا؟

---

٤٧ – النشر في القراءات العشر:(٩١١)

٤٨ – متن طيبة النشر في القراءات العشر، لا بن الجزري

٤٩ – السيوطي: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٧٦)

أولا: مفهوم أركان القراءة، والمقصود بها:

تنبيه: أركان القراءة، يطلق عليها البعض ضوابط القراءة وهي: حسب ترتيب ابن الجزري لها:

١ –موافقة اللغة العربية ولو من وجه.

٢–موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣–صحة السند.

١– موافقة اللغة العربية ولو من وجه.

يقول ابن الجزري مبينا المقصود من هذا الركن أو الضابط كما سماه: "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه، أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح" (٥٠).

مثال ذلك: قراءة ابن عامر في سورة الأنعام في قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ} [الأنعام"١٣٧] ببناء الفعل "زُيِّن" للمجهول، ورفع "قتلُ" على أنه نائب فاعل، ونصب "أولادهم" مفعول للمصدر، وجر "شركائِهم" مضافًا إلى المصدر، قال في الشاطبية مبينا قراءة ابن عامر:

(٦٧٠) وزيَّن في ضمٍّ وكسرٍ ورفعُ قَت لَ أولادِهم بالنصب شاميهُم تلا

٥٠ – النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (١/ ١٠)

(٦٧١) ويُخفضُ عنه الرفعُ في شركاؤُهم وفي مصحف الشامين بالياء مُثِّلا (٥١). فقد أنكرها بعضهم: "قال أبو منصور: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير.. وهذا عند الفصحاء رديٌّ جِدًّا، ولا يجوز عندي القراءة بها. "(٥٢)، ورد عليه بانها وافقت وجها نحويا، قال ابن زنجلة: "فَفرق بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ وحجته قَول الشَّاعِر ... فزججتها مُتَمَكنًا ... زج القلوص ابي مزاده."(٥٣)، وقال ابن خالويه:"والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنّما يجوز في الشعر كقول ذي الرمّة:

كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا ... أواخر الميس إنقاض الفراريج.

وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتّبع الخط."(٥٤)

٢- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا

موافقة الرسم العثماني تعني الموافقة للمصحف الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه وأرسل نسخا منه للأمصار، فما وافق إحدى تلك النسخ فهو موافق للرسم تحقيقا: يقول ابن الجزري شارحا هذا الركن: "ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان

---

٥١ – متن الشاطبية البيت رقم: (٦٧٠) و(٦٧١) الطبعة الحادية عشرة٢٠١٧

٥٢ – معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، (١/ ٣٨٨).

٥٣ – حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، (ص: ٢٧٣).

٥٤ – الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (ص: ١٥٠)

ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر {قالوا اتخذ الله ولدا} ([٥٥]) بغير واو، {وبالزبر وبالكتاب المنير} ([٥٦]) بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير {جنات تجري من تحتها الأنهار }، ([٥٧]) في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من) ، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، ..إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه([٥٨]).

وما لم يوافق إحداها فهو موافق للرسم احتمالا، فماذا تعني موافقة الرسم، احتمالا، وما الحد المقبول من ذلك الاحتمال؟ وما الأمثلة على ذلك؟

ذلك ما يتم تبيينه في التالي: يقول ابن الجزري:

"(وقولنا) بعد ذلك ولو احتمالا نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرا وهو الموافقة احتمالا"([٥٩]). وشرح ذلك وبينه بأمثلة فقال: "فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو: (السموات والصلحت واليل والصلوة والزكوة والربوا) ، ونحو{ لنظر كيف تعملون} (وجيء) في الموضعين حيث كتب بنون واحدة وبألف بعد الجيم في بعض

٥٥ ـ سورة البقرة الآية رقم:(١١٦)

٥٦ – سورة آل عمران الآية رقم: (١٨٤).

٥٧ – سورة التوبة الآية رقم:(١٠٠)

٥٨ – النشر في القراءات العشر، (١/ ١١)

٥٩ – النشر في القراءات العشر، (١/ ١١)

المصاحف، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقا، ويوافقه بعضها تقديرا، نحو {ملك يوم الدين} فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفا كما كتب ملك الناس، وقراءة الألف محتملة تقديرا كما كتب مالك الملك، فتكون الألف حذفت اختصارا، وكذلك (النشاة) حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المد تحقيقا ووافقت قراءة القصر تقديرا، إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير القياس كما كتب موئلا، وقد توافق اختلافات القراءات الرسم تحقيقا نحو أنصار الله، ونادته الملائكة، ويغفر لكم ويعملون وهيت لك ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة – رضي الله عنهم – في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة. ([٦٠]) إلى أن يقول: " فانظر كيف كتبوا الصراط والمصيطرون بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في بسطة الأعراف دون بسطة البقرة ; لكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف بالصاد، على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء تسئلني في الكهف، وقراءة {وأكون من الصالحين} والظاء من بضنين ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك يغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها

٦٠ – النشر في القراءات العشر (١/ ١١)

وتأخيرها حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته"([٦١]).

حكم مخالفة رسم المصحف:

بما أن رسم المصحف "الرسم العثماني" صار ركنا من الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة، فإن هذا يلزمنا أن نبين هنا حكم مخالفته، فنتساءل:

هل تجوز كتابة القرآن بغير رسم الصحابة نظرا لتطور الكتابة ووسائلها؟ هل الرسم العثماني توقيفي فلا تجوز مخالفته أم اجتهادي فتجوز كتابة القرآن بالإملاء العادي؟ الخلاف حول إجابة هذا السؤال خلاف قديم، وهذا ملخص أراء العلماء في المسألة:

المذهب الأول ذهب الجمهور: إلى أن الرسم العثماني توقيفي، يجب العمل بمقتضاه ولا تجوز مخالفته، لعدة أمور منها:

أ- أن القرآن كتب منذ أول يوم بهذا الرسم وذلك في زمن نزوله على محمد صلى الله عليه وسلم. ودليل هذا "أن أشهر الكتاب في ذلك العصر هو زيد بن ثابت وقد كلفه الصديق بجمعه وكان الصديق رضي الله عنه من كتاب الوحي"[٦٢] وأكمله الفاروق رضي الله عنه، ف" لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْقِرَاءَةِ خَشِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفِتْنَةَ، فَقَالَ: مَنْ أَعْرَبُ النَّاسِ؟ فَقَالُوا: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ. قَالَ: فَمَنْ أَخَطُّهُمْ؟ قَالُوا: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ. فَأَمَرَ بِمُصْحَفٍ فَكُتِبَ بِإِعْرَابِ سَعِيدٍ وَخَطِّ زَيْدٍ،

٦١- النشر في القراءات العشر (١/ ١٢)

٦٢ - جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين - عبد القيوم السندي (ص: ٤٤)

فَجَمَعَ النَّاسَ ثُمَّ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ بِالْمَوْسِمِ "(٦٣) ثم كلف زيد بن ثابت أيضا بكتابة المصحف في زمن عثمان رضي الله عنه ومعه ثلاثة من حفاظ الصحابة. : فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَسَعِيدِ بْنِ العَاصِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنِ انْسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ،"(٦٤)" "وَكَانَ حِينَ جَمَعَ الْقُرْآنَ جَعَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَكْتُبَانِ الْقُرْآنَ، وَجَعَلَ مَعَهُمْ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ يُقِيمُ عَرَبِيَّتَهُ"(٦٥).

ب- كتب القرآن الكريم بالرسم نفسه في عهد الصديق والفاروق، ثم في العهد العثماني، وأجمع الصحابة عليه، ولم يخالف في ذلك أحد منهم، وإجماعهم واجب الاتباع.

ت- اعتماد الأمة لهذا الرسم في عصورها المختارة، حتى جعلوه ركنا من أركان القراءة الصحيحة، فأي تخل عنه أو طعن فيه يعد طعنا في ركن من أركان القراءة.

قال البيهقي: "من كتب مصحفا فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيّر مما كتبوه شيئا، فإنهم كانوا أكثر علما وأصدق قلبا ولسانا، وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نظنّ بأنفسنا استدراكا عليهم ولا تسقطا لهم (٦٦).

و" عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، قال: " القراءة سنة " قال سليمان: " يعني ألا تخالف الناس برأيك في الاتباع " وبمعنى بلغني عن أبي سعيد في تفسير

٦٣ – تاريخ المدينة لابن شبة (٣/ ١١٣٦)

٦٤– سنن الترمذي (رقم: ٣١٠٤)

٦٥ – تاريخ المدينة لابن شبة (٣/ ١٠٠٢)

٦٦ – شعب الإيمان (٤/ ٢١٩)

ذلك قال: " ونرى القراء لم يلتفتوا إلى مذاهب العربية في القراءة إذا خالف ذلك خط المصحف وزاد: يتبع حروف المصاحف عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها، وبسط الكلام في ذلك " ([٦٧])

وقال الإمام أحمد:"وتحرم مخالفة خط عثمان في واو وياء وألف وغير ذلك نصا" ([٦٨]).

وهذا تعليل جميل ننقله هنا – رغم طوله – نظرا لأهميته في توضيح الصورة للقارئ حول ماهية الرسم العثماني، قال الدباغ: (ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن العزيز ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي صلّى الله عليه وسلّم، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الأحرف ونقصانها لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وما كانت العرب في جاهليتها، ولا أهل الإيمان من سائر الأمم في أديانهم يعرفون ذلك، ولا يهتدون بعقولهم إلى شيء منه، وهو سر من أسراره، خصّ الله كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، فلا يوجد شبه ذلك الرسم لا في التوراة ولا في الإنجيل، ولا في غيرهما من الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضا معجز، وكيف تهتدي العقول إلى سر زيادة الألف في مائة دون فئة، وإلى سر زيادة الياء في بأييد من قوله تعالى: {والسّماء بنيناها بأييد ..} [الذاريات: ٤٧]. أم كيف يتوصل إلى سرّ زيادة الألف في «سعوا» في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آياتِنا مُعاجِزِينَ أُولِئِكَ أَصْحابُ الْجَحِيمِ} [الحج: ٥١]، وعدم زيادتها في سعو من قوله تعالى: {والَّذِينَ سَعَوْ فِي آياتِنا مُعاجِزِينَ أُولِئِكَ لَهُمْ عَذابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ} [سبأ: ٥]. وإلى سر

---

٦٧ – شعب الإيمان، رقم: ٢٤٢٥ ، (٤/ ٢٢٠)

٦٨ – الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٤١)

زيادتها في قوله تعالى: {فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ}، [الأعراف: ٧٧]. وحذفها من قوله تعالى: {وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيراً }، [الفرقان: ٢١]. وإلى سر زيادتها في قوله تعالى: {أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٧]. وإسقاطها من قوله تعالى: {فَأُولِئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ}، [النساء: ٩٩]. أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف الألف في بعض الكلمات المتشابهة دون بعض، كحذفه من قرءنا في يوسف والزخرف، وإثباته في سائر المواضع قُرْآناً، وكذا إثبات الألف بعد الواو في سَماواتٍ في سورة فصّلت، وحذفها في غيرها سموت، وكذا في إطلاق بعض التاءات وربطها نحو «رحمة» و «نعمة» و «قرة» و «شجرة» فإنها في بعض المواضع كتبت بالتاء المفتوحة وفي مواضع أخرى كتبت بالهاء ... وكل ذلك لأسرار إلهية وأغراض نبوية) (٦٩).

وعلى هذا الرأي سارت المجامع الفقهية المعاصرة وهذه أبرز قراراتها:

- قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف وقد جاء فيه: "يوصي المؤتمر بأن يعتمد المسلمون على الرسم العثماني للمصحف الشريف، حفظا له من التحريف"(٧٠)
- هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية أصدرت القرار رقم ٧١ بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٣٩٩هـ ونصه: "الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله

٦٩- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز ،لأحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي ص :٧٧-٧٨

٧٠ - رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٨٢) نقلا عن: مجمع البحوث الإسلامية، تاريخه وتطوره ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ص٤٢٥-٤٢٦.

وصحبه ... وبعد: فإن مجلس هيئة كبار العلماء بعد اطلاعه على البحث الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في حكم كتابة القرآن بطريقة الإملاء العادية، وإن خالف ذلك الرسم العثماني. وبعد دراسة الموضوع ومناقشته وتداول الرأي فيه تبين للمجلس أن هناك أسبابا تقتضي بقاء كتابة المصحف بالرسم العثماني: وهي:

١- ثبت أن كتابة المصحف بالرسم العثماني كانت في عهد عثمان رضي الله عنه، وأنه أمر كتبة المصحف أن يكتبوه على رسم معين، ووافقه الصحابة، وتابعهم التابعون ومن بعدهم إلى عصرنا هذا، وثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي" فالمحافظة على كتابة المصحف بهذا الرسم هو المتعين، اقتداء بعثمان وعليٍ وسائر الصحابة وعملا بإجماعهم.

٢- إن العدول عن الرسم العثماني إلى الرسم الإملائي الموجود حاليا بقصد تسهيل القراءة يفضي إلى تغيير آخر إذا تغير الاصطلاح في الكتابة، لأن الرسم الإملائي نوع من الاصطلاح قابل للتغيير باصطلاح آخر، وقد يؤدي ذلك إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف أو زيادتها أو نقصها، فيقع الاختلاف بين المصاحف على مر السنين، ويجد أعداء الإسلام مجالا للطعن في القرآن الكريم، وقد جاء الإسلام بسد ذرائع الشر ومنع أسباب الفتن.

٣- ما يخشى من أنه إذا لم يلتزم الرسم العثماني في كتابة القرآن أن يصير كتاب الله ألعوبة بأيدي الناس، كلما عنت لـلإنسان فكرة في كتابته اقترح تطبيقها، فيقترح كتابته باللاتينية أو غيرها، وفي هذا ما فيه من الخطر، ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح.

وبناء على هذه الأسباب اتخذ المجلس القرار التالي: يرى مجلس هيئة كبار العلماء أن يبقى رسم المصحف على ما كان بالرسم العثماني، ولا ينبغي تغييره ليوافق قواعد الإملاء الحديثة، محافظة على كتاب الله من التحريف، واتباعا لما كان عليه الصحابة وأئمة السلف، رضوان الله عليهم أجمعين. والله الموفق. وصلى الله على نبينا محمد. هيئة كبار العلماء. "([٧١])

- قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة:

"بعد اطلاع مجلس المجمع الفقهي الإسلامي على ذلك كله، قرر بالإجماع تأييد ما جاء في قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، من عدم جواز تغيير رسم المصحف العثماني، ووجوب بقاء رسم المصحف العثماني على ما هو عليه، ليكون حجة خالدة على عدم تسرب أي تغيير أو تحريف في النص القرآني، واتباعا لما كان عليه الصحابة وأئمة السلف –رضوان الله عليهم أجمعين"([٧٢]).

المذهب الثاني: ذهب فريق من العلماء منهم: ابن خلدون والباقلاني إلى أن الرسم اصطلاحي واجتهادي لا توقيفي.

ومما احتجوا به:

١–أن الصحابة كانوا مجتهدين.

٢–وأنه حصلت أخطاء منهم في الكتابة ولا ينبغي اتباعهم فيها.

٣–ثم إن في كتابته بهذا الرسم، تضييقاً على العامة فلا يمكنهم قراءته قراءة صحيحة لعدم معرفتهم للرسم.

٧١– رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٨٣)

٧٢– رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٨٦)

يقول الباقلاني (المتوفى: ٤٠٣هـ): "ولم يأخذ على كَتبةِ القرآنِ وحفاظ المصاحفِ رسما بعينِه دونَ غيرِه أوجبَهُ عليهم وحظرَ ما عداه، لأن ذلكَ لا يجبُ لو كانَ واجبا إلا بالسمعِ والتوقيف، وليسَ في نص الكِتابِ ولا في مضمونهِ ولحنِه أن رسمَ القرآنِ وخطه لا يجوزُ إلا على وجهٍ مخصوصٍ وحد محدود، ولا يجوزُ تجاوُزه إلى غيره، ولا في نص السُّنَّةِ أيضا ما يُوجبُ ذلكَ ويدلُّ عليه، ولا هُو مما أجمعت عليهِ الأمة، ولا دلتْ عليه المقاييسُ الشّرعية، بل السُّنَّةُ قد دلت على جوازِ كَتبهِ بأي رسمٍ سَهلٍ وسَنحَ للكاتب، لأن رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليهِ كان يأمرُ برسمِه وإثباتهِ على ما بيناهُ سالفا، ولا يأخذُ أحداً بخطٍ محدودٍ ورسم محصورٍ ولا يسألهُم عن ذلكَ، ولا يُحفظ عنه فيه حرف واحد، ولأجلِ ذلكَ اختلفت خُطوطُ المصاحف، وكانَ منهم من يكتبُ الكلِمةَ على مطابقةِ مخرجِ اللفظ، ومنهم من يحذفُ أو يزيدُ مما علم أنه أولى في القياسِ بمطابقتهِ وسياقهِ ومخرجه، غير أنه يستجيزُ ذلك لعلمهِ بأنه اصطلاح وأنّ الناسَ لا يخفى عليهم، ولأجلِ هذا بعنيه جاز أن يُكتبَ بالحروفِ الكوفيةِ والخط الأول، وأن يَجعل اللامَ على صورةِ الكافِ وأن يُعَوجَ الألِفات، وأن يكتُبَ أيضاً على غيرِ هذهِ الوجوه، وساغَ أن يكتبَ الكاتبُ المصحَفَ على الخط والهجاءِ القديمين، وجازَ أن يَكْتبَ بالهجاءِ والخطوطِ المُحدَثة، وجازَ أن يكتُبَ بينَ ذلك. وإذا عُلمَ وثبتَ أن خطوطَ المصاحفِ وكثيراً من حروفِها مختلفة متغايرةُ الصورة، وأن النّاسَ قد أجازوا ذلكَ أجمعَ ولم يُنكرْ أحد منهم على غيرهِ مخالفةً لرسمِه وصورةِ خطه، بل أجازُوا أن يكتبَ كل واحدٍ بما هو عادتهُ واشتُهر عنده، وما هو أسهلُ وأولى من غيرِ تأثيمٍ ولا تناكرٍ لذلك، عُلمَ أنه لم يُوجد على الناسِ في ذلكَ حد محدود محصور، كما أخِذ عليهم في القراءةِ والأداء، والسببُ في ذلكَ أن الخطوطَ إنما هيَ علاماتٌ ورسوم تجري مجرى الإشاراتِ والعقودِ والرموز وكل شيءٍ يدلُّ على اللفظ وينبي عنه، وإذا دكَ [٧٣] الرسمُ على الكلمةِ وطريقها والوجهِ

٧٣ – هكذا في الأصل، ولم افهم اللهم ان كان حصل خطأ مطبعي وكان المراد: دل"

الذي يجبُ التكلُّمُ عليه بها، وجبَ صحتُه وصوابُ الكاتبِ له على أي صورةٍ كان وأي سبيلٍ كَتب، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ بطلَ ما توهموه. وفي الجُملةِ فإن كل من ادّعى أنه قد ألزَمَ الناسَ وأخذَ عليهم في كَتبِ المصحَفِ رَسماً محصوراً وصُورةً محدودةً لا يجوزُ العدولُ عنها إلى غيرِها لزِمه إقامةُ الحجَّةِ وإيرادُ السمعِ الدالِ على ذلكَ وأنى لهُ به".[٧٤]

ويقول ابن خلدون أيضا مؤكدا لما ذهب إليه الباقلاني، ومبينا أن الخط صعنة وليس توقيفيا وأن نقص الصحابة رضي الله عنه فيه ليس نقصا فيهم لأنه من باب الصناعات ولا علاقة له بالذات والخلال يقول: "فكان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التّوسّط لمكان العرب من البداوة والتوحّش وبعدهم عن الصّنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصّحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخطّ عند أهلها. ثمّ اقتفى التّابعون من السّلف رسمهم فيها تبرّكا بما رسمه أصحاب الرّسول صلّى الله عليه وسلّم وخير الخلق من بعده المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه. كما يقتفي لهذا العهد خطّ وليّ أو عالم تبرّكا ويتبع رسمه خطأ أو صوابا. وأين نسبة ذلك من الصّحابة فيما كتبوه فاتّبع ذلك وأثبت رسما ونبّه العلماء بالرّسم على مواضعه. ولا تلتفتنّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفّلين من أنّهم كانوا محكمين لصناعة الخطّ وأنّ ما يتخيّل من مخالفة خطوطهم لأصول الرّسم ليس كما يتخيّل بل لكلّها وجه. يقولون في مثل زيادة الألف في لأاذبحنّه: إنّه تنبيه على أنّ الذّبح لم يقع وفي زيادة الياء في بأييد إنّه تنبيه على كمال القدرة الرّبّانيّة وأمثال ذلك ممّا لا أصل له إلّا التّحكّم المحض. وما حملهم على ذلك إلّا

---

٧٤ – الانتصار للقرآن، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح – عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م (٢/ ٥٤٧–٥٤٩).

اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيها للصّحابة عن توهّم النّقص في قلّة إجادة الخطّ. وحسبوا أنّ الخطّ كمال فنزّهوهم عن نقصه ونسبوا إليهم الكمال بإجادته وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه وذلك ليس بصحيح. واعلم أنّ الخطّ ليس بكمال في حقّهم إذ الخطّ من جملة الصّنائع المدنيّة المعاشيّة كما رأيته فيما مرّ. والكمال في الصّنائع إضافيّ وليس بكمال مطلق إذ لا يعود نقصه على الذّات في الدّين ولا في الخلال وإنّما يعود على أسباب المعاش وبحسب العمران والتّعاون عليه لأجل دلالته على ما في النّفوس"[٧٥].

وذهب فريق ثالث إلى التوسط بين الرأيين:

وهو أن يحتفظ برسم المصحف بالنسبة للخواص، وأن يكتب للعامة بالإملاء العادي ليتمكنوا من قراءته.([٧٦])

ولسنا هنا في وارد الرد على القولين الثاني والثالث، مخافة الإطالة، فالراجح عندنا هو رأي الجمهور، لأنه:

أولا سيكون طعنا في أحد أركان القراءة المجمع عليها بين القراء.

وثانيا: لأن في مخالفة رسم المصحف مخالفة إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

وثالثا: أنّ ما يخافه الفريق الثاني من عدم تمكن العامة من قراءة القرآن لم يحصل طيلة هذه القرون التي تمت فيها المحافظة على رسم المصحف.

---

٧٥ – ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصـــرهم من ذوي الشـــأن الأكبر، (المعروف ب: تاريخ ابن خلدون)، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. (١/ ٥٢٦-٥٢٧) .

[٧٦] - راجع مناهل العرفان:٣٨٥/١،

هذا مع ملاحظة: أن العلماء قالوا بجواز كتابة بعض الآيات التي يتم الاستشهاد بها كتابة الرسم العادي.

٣- صحة السند.

يقول ابن الجزري شارحا لهذا الركن: "وصح سندها، فإننا نعني به أن يرويَ تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم" (٧٧)، وكان السلف من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم يعبّرون عن هذا الركن بقولهم (القراءة سنّة)، فقد روى ابن مجاهد عن زيد بن ثابت أنه قال: «القراءة سنّة» وفي رواية أخرى: «القراءة سنة، فاقرءوه كما تجدونه»، وروي عن عروة بن الزبير أنه قال: «إن قراءة القرآن سنة من السنن، فاقرءوا كما أقرئتموه»، وعن عامر الشعبي أنه قال: «القراءة سنة، فاقرءوا كما قرأ أوّلوكم"(٧٨) وقال أبو عمرو الداني: «والأخبار الواردة عن السلف والأئمة والعلماء في هذا المعنى كثيرة»(٧٩)

وهل لا بد من التواتر أو تكفي صحة السند؟ الجمهور من الفقهاء والأصوليين والقراء على اشتراط التواتر، وان كان ابن الجزري تارة عبر بالتواتر وتارة عبر بصحة السند، يقول في منجد المقرئين: وتواتر نقلها هذه القراءة المتواترة المقطوع بها ثم قال: ونعني بالتواتر: ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه، يفيد العلم من غير تعيين

---

٧٧ – النشر في القراءات العشر (١/ ١٣)

٧٨ – محاضرات في علوم القرآن –غانم قدوري (ص: ١٣٥)

٧٩ – جامع البيان للداني، نقلا: محاضرات في علوم القرآن – غانم قدوري (ص: ١٣٦)

لا داعي للتعليق عند

عدد، هذا هو الصحيح وقيل بالتعيين "(٨٠). ويقول في النشر: "وإذا كانت صحة السند من أركان القراءة كما تقدم تعين أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث" [٨١]، وبهذا يكون ابن الجزري رجع عن قوله باشتراط التواتر، وقد أبان عن ذلك بقوله: "ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده"(٨٢)، وممن اكتفى بصحة السند – مع توافر ركني موافقة المصحف وموافقة اللغة العربية – مكي بن أبي طالب (٨٣)، وتبعهما بعض المتأخرين.

والبحث في هذه المسألة قد يطول ولكن نكتفي بهذه الخلاصة وحاصلها أن: "الجمهور على اشتراط التواتر؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، واكتفى بعضهم بالشهرة والاستفاضة؛ لأن الاستفاضة تفيد القطع المطلوب في إثبات قرآنية القراءة، منهم أبو شامة – شارح الشاطبية – والإمام ابن الجزري"(٨٤).

ولعل الخلاف مبني على جواب سؤال هل هناك فرق بين القراءات والقرآن؟ فمن جعلها هي القرآن اشترط التواتر، ومن جعلها غيره لم يشترط فيها التواتر، ولهذا

---

٨٠ – منجد المقرئينلابن الجزري، (ص ١٥)

٨١ – النشر في القراءات العشر، (٢٩٣/١)

٨٢ – تمام كلامه: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف. النشر في القراءات العشر (١/ ١٣)

٨٣ – حيث قال: مجيبا على سؤال ما الذي يقرأ به من القراءات وقسمها ثلاثة اقسام فقال: "قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي "صلى الله عليه وسلم". ويكون وجهه في العربية، التي نزل بها القرآن شائعا. ويكون موافقا لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف". الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٥١)

٨٤ – صفحات في علوم القراءات، لأبي طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، (ص: ٥٧)

فإنهم متفقون على قبول أي قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة: صحة السند، وموافقة المصحف، وموافقة اللغة العربية.

يقول الزرقاني في رده على من اشترط في هذا الركن التواتر، بدل صحة السند: ". ثالثها: أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادا...فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن. أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب"([٨٥]). وهذا جمع وتوفيق بين الرأيين حسن، لأن المصحف مجمع على ما فيه –كما قال مكي بن أبي طالب–ومنقول بالتواتر.

٨٥ – مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني، (١/ ٤٢٧)

المطلب الثاني: نشأة ركن صحة السند.

يمكن ملاحظة نشأة هذا الركن من اللحظات الأولى لنزول القرآن الكريم إذ لم تنزل منه آية واحدة إلا عن طريق السند على محمد صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العالمين، وإن لم يكن في ذلك الوقت يسمى سندا، لكن الكيفية التي يتم بها الأخذ وطريقة التلقي هما اللتان تتم بهما دراسة القرآن وتلقيه لمن أراد أن يأخذه بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وبتتبع النصوص والوقائع التالية نجزم بأن نشأة هذا الركن بدأت مع نزول القرآن:

١. عرضه صلى الله عليه وسلم للقرآن على جبريل في كل عام مرة وفي العام الذي قبض فيه مرتين، عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام قالت: "أسرّ إلي النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وإنه عارضني العام مرتين، ولا أُراه إلا حضر أجلي"([٨٦])

٨٦ –البخاري كتائب فضائل القرآن كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى عليه وسلم والإمام أحمد وأبي داوود وفضائل القرآن للنسائي أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـــ الحديث رقم ١٧ عرض جبريل القرآن. وأبو عبيد في كتابه فضائل القرآن أبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ الباب ٥٥ الحديث الثاني.

٢. حديث أبيّ رضي الله عنه أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله أمرني أن أعرض القرآن عليك، فقال: أسماني لك ربك؟ قال: نعم، فقال أبيّ "بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون"([٨٧])، هكذا قراءة فلتفرحوا بالتاء([٨٨]). قال أبو عبيد: "معنى هذا الحديث عندنا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد بذلك العرض على أبيّ أن يسمع منه القراءة، ويستثبت فيها، وليكون عرض القرآن سنة، وليس هذا على أن يستذكر النبي صلى الله عليه وسلم منه شيئا بذلك العرض"([٨٩]) قلت وكانت هذه العرضة على ما فيها من تعليم الناس كيفية أخذ القرآن، تهيئة وإعدادا لأبيّ للمهمة التي ستناط به بعد ذلك وهي مهمة جمع القرآن فكانت هذه العرضة تزكية له فلم يستطع أحد أن يطعن في القرآن.

ولعل بعض شيوخنا في بلاد شنقيط، وغيرهم ممن يشترط سماع القرآن كاملا من الطالب لإعطاء الإجازة، أخذ ذلك من هذا الحديث والذي قبله.

٣. وحديث استقرئوا من أربعة: "عن عمرو بن مرة قال: سمعت إبراهيم يحدث عن مسروق قال: ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال: ذلك رجل لا أزال أحبه بعدما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: استقرئوا من أربعة؟ عبد الله وسالم مولى أبي حذيفة، قال شعبة: بدأ بهذين، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل قال: لا أدري بأيهما بدأ"([٩٠])، فهذا نص منه صلى الله عليه وسلم، على الأخذ من هؤلاء الأربعة، ويفهم منه أن القرآن لا يؤخذ من كل أحد.

---

٨٧ – سورة يونس الآية رقم: (٥٨).

٨٨ – قرأ بها رويس عن يعقوب الحضرمي: قال ابن الجزي في الطيبة: ... وفليفرحوا خاطب طلا يجمعوا طلا

٨٩ –فضائل القرآن لأبي عبيد الباب ٥٥ الحديث رقم ٤–ورواه أحمد وفضائل القرآن للنسائي الحديث رقم ٢٤.

٩٠ –فضائل القرآن للنسائي باب ذكر قراءة القرآن الحديث رقم ٢١ –والبخاري في كتاب المناقب ومسلم وأبو عبيد في فضائل القرآن الباب ٥٧ الحديث رقم ٥.

٤. حديث عليّ رضي الله عنه قال "إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علّم"([٩١]). وهذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم من أول الأمر فكان كل منهم يقرأ كما تعلم من النبي صلى الله عليه وسلم وإذا سمع ما يخالف ذلك سارع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره ويتثبت منه.

٥. وحديث عمر بن الخطاب وقصته مع هشام بن حكيم، شاهد على ذلك، عن عمر بن الخطاب قال: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، قال: فأخذت بثوبه فذهبت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتني، فقال: "إقرأ" فقرأ القراءة التي سمعت منه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "هكذا أنزلت، ثم قال لي: "اقرأ" فقرأت فقال: "هكذا أنزلت، إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر"([٩٢]).

يورد أصحاب القراءات هذا الحديث في الكلام على نزول القرآن على سبعة أحرف، ووجه استشهادنا به هو حرص الصحابة على أن يأخذوا القرآن مسندا إذ لم يعتمدوا على لغتهم وهم أهل فصاحة بل رأوا أنه لا بد من التحقق من أنه هكذا نزل من عند الله تعالى.

٦. وحديث أبي بن كعب، قال: ما حكّ في صدري شيء منذ أسلمت، إلا أني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي فقلت: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: وقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتينا النبي فقلت يا رسول الله أقرأتني كذا وكذا. قال: نعم، وقال الآخر، ألم تقرئني كذا وكذا؟ قال: نعم، فقال: "إن جبريل

---

٩١ –فضائل القرآن لأبي عبيد الباب ٥٥ الحديث رقم ١١ أحمد والحاكم.

٩٢ –فضائل القرآن لأبي عبيد الباب ٥٢ الحديث رقم ١ البخاري في كتاب الخصومات، ومسلم في مسافرين ومالك في الموطأ وغيرهما وفضائل القرآن للنسائي الحديث رقم ١٠.

وميكائيل، أتياني فقعد جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة أحرف، كل حرف كاف شاف".([٩٣])

٧. ومن حرص الصحابة على أن يبقى القرآن مرويا بالسند أنهم عند ما أرادوا جمع القرآن لم يقبلوا منه شيئا، من أحد إلا بشهادة تثبت أنه تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو داوود في كتاب "المصاحف" إن عمر عندما أراد أن يجمع القرآن قام وقال "من تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح قال: وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان."

وعن أبي داوود أيضا "أن أبا بكر رضي الله عنه قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه."([٩٤])

ونص رواية أبي داوود قال (...قال أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن، فقام في الناس فقال من تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن فليأتنا به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان، فقتل وهو يجمع ذلك إليه فقام عثمان، فقال من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به وكان لا يقبل من ذلك شيئا حتى يشهد عليه شاهدان، فجاء خزيمة بن ثابت فقال إني قد رأيتكم قد تركتم آيتين لم تكتبوهما قالوا وما هما قال تلقيت من رسول الله صلى عليه وسلم ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾([٩٥]) إلى آخر السورة، قال عثمان وأنا أشهد

---

٩٣ –فضائل القرآن لأبي عبيد الباب ٥٢ حديث رقم ٤، ومسلم وأحمد.

٩٤ –فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ص ١٠–١٧ وأبو داوود في المصاحف(ص ٦–١١).

٩٥ – سورة براءة الآية(١٢٨).

أنهما من عند الله..."([٩٦]) وفي رواية أخرى أن الذي جاء بهاتين الآيتين الحارث بن خزيمة وأن الصحابة تحروا في أنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم([٩٧]).

٨-ويورد السيوطي فيما أخرجه سعيد بن منصور عن أحد أئمة القراءة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: " القراءة سنة متبعة" قال البيهقي أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو الإمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك صائغا في اللغة وأظهر منها " ([٩٨]).

٩-وفي فضائل القرآن لأبي عبيد عن محمد بن المنكدر: " القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول" وعن عروة بن الزبير " إنما قراءة القرآن سنة من السنن فاقرأوا كما علِمتُموه"([٩٩]). قال أبو عبيد القاسم بن سلام " وإنما نرى القراء عرضوا القراءة على أهل المعرفة ثم تمسكوا بما علموا منها، مخافة أن يزيغوا عما بين اللوحين بزيادة أو نقصان ولذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف وإن كانت العربية فيه أظهر بيانا من الخط ورأوا تتبع حروف المصاحف كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها "([١٠٠]) والمتأمل لكلام هذا الرجل المتوفى ٢٤٠هـ يعلم أن القراء اهتموا بالسند مبكرا ولكنهم أضافوا إليه شروطا أخرى تقويه كما يشير إليه قوله السابق ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف، فكانت هذه بداية لتحديد أركان القراءة الصحية التي

---

٩٦ -كتاب المصاحف ص ١١ للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٣١٦ هـ.

٩٧ -كتاب المصاحف ص ٣٠، الطبعة الأولى ١٩٣٦م المطبعة الرحمانية بمصر.

٩٨ – الاتقان للسيوطي:١/٧٥ وفضائل القرآن (١٦١)

٩٩- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام،(ص ١٦١) وابن مجاهد في السبعة (ص ٥٢)

١٠٠ – فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام،(ص ١٦١)

تعارف عليها القراء فيما بعد وهي: صحة السند وموافقة الرسم ولو احتمالا وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية.

بهذه النصوص نجزم يقينا لا يداخله شك بأن طريقة أخذ القرآن لا بد فيها من سند صحيح ولذلك جعله علماء القراءة ركنا من أركان القراءة. وقد مر هذا الركن بمراحل تطور خلالها حتى أصبح على ما هو عليه اليوم نذكرها باختصار.

مراحل تطور السند:

المرحلة الأولى: وفيها عرف ب "عرض"

وفيها عرف ب "عرض" ودليله عرضه صلى الله عليه وسلم للقرآن على جبريل في كل عام مرة وفي العام الذي قبض فيه مرتين "عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام قالت: "أسرّ إليَ النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وإنه عارضني العام مرتين، ولا أُراه إلا حضر أجلي"(١٠١).

المرحلة الثانية: التزكية والأمر بالأخذ عن بعض الأفراد.

تتمثل في تزكيته صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة في قراءتهم وأمره بالأخذ عن بعضهم مثل قوله صلى الله عليه وسلم "من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل

١٠١ –البخاري كتائب فضائل القرآن كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى عليه وسلم والإمام أحمد وأبي داوود وفضائل القرآن للنسائي أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـــ الحديث رقم ١٧ عرض جبريل القرآن. وأبو عبيد في كتابه فضائل القرآن أبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ الباب ٥٥ الحديث الثاني.

فليقرأه بقراءة ابن أم عبد". وقوله صلى الله عليه وسلم "خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة"([١٠٢]).

المرحلة الثالثة: وفيها عرف ب" أخذ" و "قرأ".

وفيها عرف هذا المصطلح **ب (أخذ وقرأ)** ويأخذ ذلك من تراجم القراء الأوائل، فعند ترجمة ابن الجزري والذهبي لبعض القراء نجد أنهم يستعملون مصطلح **أخذ وقرأ،** وفي هاتين الترجمتين مثال على ذلك:

١-أبي بن كعب ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري رضي الله عنه أقرأ الأمة عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، **أخذ** عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وأبو عبد الرحمن السلمي ([١٠٣]).

٢ – عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى محمد بن ربيعة، **أخذ** القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وأكثر من السنن عن أبي هريرة، **قرأ** عليه نافع بن أبي نعيم وغيره ([١٠٤]).

١٠٢ – رواه أبو عبيد في فضائل القرآن الحديث ٥-٥٧ والبخاري في المناقب أبي بن كعب ومسلم في فضائل عبد الله بن مسعود.

١٠٣ – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي– الترجمة: ٣

١٠٤ – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٣). وغاية النهاية، الترجمة (١٦٢١)

المطلب الثالث: نشأة ركن موافقة رسم المصحف.

الركن الثاني من أركان القراءة الصحيحة هو موافقة الرسم، وهذا الركن نشأ هو الآخر مبكرا وإن كان يعتبر متأخرا عن الركن الأول، لأن الركن الأول – صحة السند– نشأ مع نشأة القراءة لأنه لا وجود للقراءة بدونه، أما هذا الركن – موافقة الرسم – فقد نشأ عندما جُمع المصحف الإمام، واعتبرت كل قراءة مخالفة له لاغية أو شاذة وأمر بحرق ما سواه، فكان هذا إجماعا من الصحابة على جعله شرطا في القراءة المقبولة، ويضاف إلى كونه إجماعا من الصحابة أن صور هذا المصحف الخطية استوعبت كل الروايات الصحيحة.

ومما يدل على أنه أخذ كركن من أركان القراءة مبكرا قول عليّ رضي الله عنه "لما سمع قارئا يقرأ، وطلح منضود، ما للجنة والطلح المنضود؟ إنما هو – طلع – لكن لما استأذنه القارئ في إصلاحها في المصحف رد عليه قائلا: إن المصحف يهاج ولا يحول " (١٠٥)، و"سئل مالك فقيل له أرأيت من استكتب مصحفا اليوم أترى أن يكتب

١٠٥– الجامع للأحكام القرآن للقرطبي (٢٨٠١١٧)

على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم فقال لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتْبة الأولى" (١٠٦)، "قال أبو عمرو ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة". (١٠٧).

وقال البيهقي معلقا على قول زيد بن ثابت رضي الله عنه " القراءة سنة متبعة" قال: "أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو الإمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة وأظهر منها" (١٠٨). ووجه الاستشهاد قوله لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو الإمام.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "وإنما نرى القراء عرضوا القراءة على أهل المعرفة ثم تمسكوا بما علموا منها، مخافة أن يزيغوا عما بين اللوحين بزيادة أو نقصان ولذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف وإن كانت العربية فيه أظهر بيانا من الخط ورأوا **تتبع حروف المصاحف** كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها "(١٠٩).

وهذا ابن قتيبة من علماء القرن الثالث الهجري (ت ٢٧٦هـ) يقول مجيبا على سؤال افترضه، وهو: "هل يجوز لنا أن نقرأ بجميع الوجوه؟ يقول ما كان موافقا لمصحفنا غير خارج عن رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه .. " (١١٠).

كل هذه النصوص تدل على أن موافقة رسم المصحف اعتبرت ركنا من أركان القراءة في عهد مبكر.

١٠٦ – المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني (ص: ١١)
١٠٧ – المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، (ص: ١٩)
١٠٨– الاتقان، (٧٥/١) وفضائل القرآن (ص ١٦١)
١٠٩ – فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٦١١٠٩
١١٠ – تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة،(٣٢١١)

المطلب الرابع: نشأة ركن موافقة اللغة العربية.

تعتبر موافقة اللغة العربية ركنا من أركان القراءة المعتبرة ويمكن القول إن هذا الركن نشأ هو أيضا مبكرا من خلال أمر عثمان لكتبة المصحف: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا ذلك حتى كتبت في المصاحف" ([١١١]).

وبإذن الرسول صلى الله عليه وسلم لأقوام من العرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم، ونجد الإشارة إلى ذلك أيضا في حديث الأحرف السبعة المتقدم ذكره.

إلا أن هذا الركن لم يلق الاهتمام الذي لقيه صاحباه، إلا حين ازدهرت الدراسات اللغوية والنحوية وكثر اللحن في العرب بسبب اختلاطهم بغيرهم من الأعراق. ويتأكد التنبيه هنا على أن القرآن هو الذي تُقوم وتصحح العربية عليه لا العكس.

وازدهر هذا الركن بعد تسبيع السبعة، وبدء التأليف في الاحتجاج للقراءات.

---

١١١ – المصاحف لابن أبي داود (ص: ٩٢). وصحيح البخاري (٦/ ١٨٢) الحديث رقم: (٤٩٨٤)

المطلب الخامس: حجية الأركان فيما بينها، وأول من قال بها.

الناظر في أركان القراءة هذه، يجد أنها تتفاوت في القوة والحجية، بل إن بعضها إذا توفر في قراءة يمكن الاستغناء به عمَّا سواه، وأرى أن ترتيبها من حيث الحجية كالآتي:

الركن الأول: صحة السند، أو التواتر على خلاف في ذلك بين علماء القراءة، كما تقدم.

فلا تقبل قراءة عدمت هذا الركن ولو توفر فيها غيره من الأركان، والعكس صحيح إذا كان المراد التواتر، يقول ابن الجزري مبرزا أهمية ركن السند وأنه مقدم، وذلك في صدد حديثه عن ركن موافقة اللغة العربية: "وقولنا في الضابط "ولو بوجه" نريد وجهًا من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم"(١١٢). فسماه الأصل الأعظم والركن الأقوم.

أما إذا صح سندها فقط فلابد حينئذ من داعم لهذا الركن وهو:

---

١١٢ – النشر في القراءات العشر (١/ ١٠)

الركن الثاني: موافقة رسم المصحف ولو احتمالا، وكان الركن الثاني من حيث القوة، لإجماع الصحابة عليه، ومحافظة الأمة عليه حتى اليوم. ولذا صار موازيا للركن الأول –كما تقدم معنا أن من يكتفي بصحة السند، استند على أن موافقة المصحف تكفي عن شرط التواتر لوجود الإجماع على المصحف–، فمتى صح سند القراءة ووافقت المصحف فهي قراءة صحيحة تجوز القراءة بها، لأنه لا يمكن في زمننا هذا وجود قراءة متواترة مقبولة وهي تخالف رسم المصحف.

أما **الركن الثالث** من حيث الحجية: فهو موافقة اللغة العربية ولو من وجه. فيعتبر ركنا مكملا، لأنه كما قال الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها" (١١٣)، ولهذا اعتبر في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث القوة والحجية. ويمكن القول أنه إذا توفر شرطا صحة السند وموافقة المصحف، فإن وجود موافقة اللغة العربية تحصيل حاصل.

ونستدل على هذا الترتيب بكلام مكي بن أبي طالب في الإبانة فإنه قال: "فإن سأل سائل ما الذي يقبل من القراءات الآن؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به؟ وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ قيل له جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهي:

– أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

– أن يكون وجهه من العربية التي نزل بها القرآن شائعا.

---

١١٣ – جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (١/ ٥١)

- أن يكون موافقا لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحده.

القسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد وصح وجهه من العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لأنه مخالف لما قد أجمع عليه.

القسم الثالث: ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له من العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف" ([١١٤])

فكلام مكي هذا صريح في الترتيب الذي ذكرنا حيث جعل الرواية هي الأولى ورسم المصحف هو الثاني لأنه –كما قال مأخوذ بالإجماع وجعل موافقته باللغة العربية هي الثالثة لأنها لا تكفي هي وصحة السند دون موافقة الرسم، كما ذكر في القسم الثاني، فجعل هذا النوع من القراءة يقبل ولا يقرأ به.

أول من قال بهذه الأركان مجتمعة:

أما أول من سمّى هذه الأركان فيمكن أن يقال إنه مكي بن أبي طالب لأنه قال في قوله المتقدم "اجتمعت فيه ثلاث خلال " فجعلها خلالا ثم جاء أبو شامة المقدسي ت ٦٦٥هـ في كتابه المرشد الوجيز إلى علوم كتاب الله العزيز ونص على أن هذه الضوابط أركان للقراءة فقال: "فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة، أشار إلى ذلك

١١٤ – الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، (ص: ٥١–٥٢)

مكيٌّ بن أبي طالب في كتاب صنفه في معاني القراءات" ([١١٥]) وبعد أبي شامة تحدث ابن الجزري عن هذه الأركان في كتابه النشر وفي منظومته طيبة النشر.

خاتمة:

ختاما أقول بأني قد اجتهدت في لم شمل هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة الواردة فيه، كما أنني بهذه الدراسة أكون قد فتحت الباب أمام المختصين للبحث في هذا الموضوع، الذي يبدو للناظر قبل الدراسة موضوعا بديهيا، لذا لم أجد من درسه او بحثه من قبلي بهذه الطريقة، فأرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في تناوله، وأن يتقبل مني، ويتجاوز عمّا كان فيه من نقص أو تقصير.

قائمة المصادر والمراجع:

١-الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٢-الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، لأحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي (١١٥٦ هـ)، بدون طباعة.

٣- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

١١٥ - المرشد الوجيز، لأبي شامة،(ص: ٢٧١-٢٧٢).

٤-الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: ٩٦٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت – لبنان.
٥-الانتصار للقرآن، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح – عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولىِ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٦-البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٧-البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
٨-تاريخ المدينة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.
٩-تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
١٠- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١١- التيسير في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

١٤- جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٥- الحجة في القراءات السبع، لحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

١٦- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (المعروف ب: تاريخ ابن خلدون)، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٨- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

١٩- السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٠- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢١- شرح مختصر أصول الفقه للجراعي، تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي (٨٢٥ هـ - ٨٨٣ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايدي، عبد الرحمن بن علي الحطاب، د. محمد بن عوض بن خالد رواس، أصل الكتاب: رسائل ماجستير بجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٢٢- شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٢٣- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى:

٣٢١هـــ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٢٤- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشـــرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشـد للنشـر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السـلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢٥- صحيح البخاري، – لجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صـلى الله عليه وسـلم وسـننه وأيامه = محمد بن إسـماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصـر الناصـر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦- صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم)، مسـلم بن الحجاج أبو الحسـن القشـيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـــ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٧- صـــفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- ١٤١٥ هـ.

٢٨- الطبقات الكبرى – الجزء المتمم لطبقات ابن سـعد [الطبقة الخامسـة فيمن قبض رسول الله صـلى الله عليه وسلم. وهم أحداث الأسنان]، أبو عبد الله محمد بن سـعد بن منيع الهاشـمي بالولاء، البصـري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـــ)، تحقيق: محمد بن صـامل السلمي، مكتبة الصديق – الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٩- غاية النهاية، غاية النهاية في طبقات القراء، شـــمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـــ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العســـقلاني الشـــافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصـحـحه وأشـرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
٣١- فضـائل القرآن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شـعيب بن علي الخراسـاني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـــ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار إحياء العلوم / دار الثقافة - بيروت / الدار البيضاء، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٢- فضـائل القرآن، بو عُبيد القاسم بن سـلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشـر: دار ابن كثير (دمشـق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـــ - ١٩٩٥ م.
a. قائمة المصادر والمراجع
٣٣- لمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسـي الدمشـقي المعروف بأبي شـامة (المتوفى: ٦٦٥هـــ)، المحقق: طيار آلتي قولاج، دار صادر - بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣٤- متن الشـــاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات الســـبع، القاســـم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشـــاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـــــ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٥- متن طيبة النشـــر في القراءات العشـــر، شـــمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٦- محاضـــرات في علوم القرآن – أبو عبد الله، غانم بن قدوري بن حمد بن صـالح، آل موسـى فَرَج الناصـري التكريتي، دار عمار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
٣٧- المحكم في نقط المصـاحف، عثمان بن سـعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـــــ)، المحقق: د. عزة حســن، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
٣٨- مسـند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضــي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
٣٩- المصـاحف، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سـليمان بن الأشـعث الأزدي السـجستاني (المتوفى: ٣١٦هـــ)، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٤٠- مصـنف ابن أبي شـيبة، أبو بكر بن أبي شـيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسـتي العبسـي (المتوفى: ٢٣٥هـــ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤١- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إســحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـــــ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشـر: وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية – دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م.
٤٢- معـاني القراءات للأزهري، محمـد بن أحمـد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـــ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
٤٣- المعجم الكبير، سـليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشـامي، أبو القاســم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـــــ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٤٤- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
٤٦- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٤٧- مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
٤٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
٤٩- الموسوعة القرآنية المتخصصة، تأليف: مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٥٠- موطأ مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
٥١- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].